

## إبطال تعليق البرلمان البريطاني يحشر جونسون في الزاوية

المعارضة البريطانية تدعو إلى استقالة رئيس الوزراء



## صفحة جديدة

ويتمحور حل جونسون بشأن هذه الحدود حول اقتراحات رفضها الاتحاد الأوروبي والقادة الأيرلنديون في وقت سابق لأنها إما غير قابلة للتطبيق وإما غير كافية.

ونشرت الحكومة البريطانية مؤخرا وثائق تم تسريبها في وقت سابق أكدت أن البلاد ستعيش حالة من الفوضى في صورة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق. ورغم أن هذا السيناريو يعتبر الأكثر تشاؤما إلا أن الخبراء الاقتصاديين يرون أن بريطانيا ذاهبة إلى الأسوأ مهما كانت نتيجة بريكت باتفاق أو من دونه.

وحذرت خطط الحكومة البريطانية لبريكت دون اتفاق من عرقلة شديدة على الطرق عبر القنال الإنكليزي، وهو ما سيؤثر على إمدادات الأدوية وبعض أنواع الأغذية الطازجة، وتقول إن احتجاجات واحتجاجات مضادة ستحدث في أرجاء البلاد تراقبها زيادة محتملة في اختلال النظام العام.

وقالت الوثيقة التي تتضمن أسوأ ما قد يحدث إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي دون اتفاق في الحادي والثلاثين من أكتوبر القادم، إن استعداد الرأي العام وقطاع الأعمال لمثل هذه النتيجة من المرجح أن يكون ضعيفا، فيما يرجع جزئيا إلى استمرار الفوضى السياسية في الفترة السابقة على يوم بريكت.

والمعلق بايرلندا الشمالية في اتفاق بريكت، بشرط أن تتحقق كل الأهداف المرتبطة بالمسألة، في ما يعد اختراقا بريطانيا لموقف بروكسل المتشدد في هذه المسألة منذ بداية مفاوضات الانفصال.

ويأتي إعلان المفوضية الأوروبية إمكانية تخليها عن بند شبكة الأمان، في وقت أعلنت فيه بروكسل تلقيا وفاق بريطانيا تحتوي على خطوط عريضة للترتيبات الحدودية التي تقترحها لندن. وتمثل هذه التصريحات غير المسبوقة والتي لم تسعف بها بروكسل حكومة رئيسة الوزراء السابقة تريزا ماي، انتصارا للنهج المتشدد الذي يتخذه رئيس الوزراء الحالي بوريست جونسون في التفاوض، فيما يبدو أن الاتحاد الأوروبي أكثر هلعا من تداعيات بريكت دون اتفاق.

وتختلف لندن وبروكسل خصوصا حول بند شبكة الأمان الموجود في اتفاق بريكت، والذي ينص على أن تبقى المملكة المتحدة بأكملها ضمن نطاق "جمركي موحد" مع الاتحاد الأوروبي، ما لم يتم التوصل إلى حل أفضل في نهاية المرحلة الانتقالية.

والهدف من هذا البند منع إعادة حدود فعلية بين مقاطعة أيرلندا الشمالية البريطانية وجمهورية أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي.

دونالد توسك الذي أرسل بعد ذلك تغريدة كتب فيها "لا تقدم، لا انهيار، لا وقت نضيعه".

وأجرى رئيس الوزراء البريطاني محادثات في نيويورك مع رئيس فرنسا والمستشارة الألمانية ومن المقرر عقد المزيد من الاجتماعات مع القادة الأوروبيين الثلاثاء.

ومع ذلك، هناك تكهنات بأنه قد يضطر الآن للعودة لمواجهة الأزمة في لندن.

وتأتي هذه التطورات في وقت نجحت فيه سياسة التشدد التي يتبناها رئيس الوزراء البريطاني في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي في تليين موقف بروكسل بشأن إعادة التفاوض حول نص اتفاق بريكت، وإعلان استعدادها حذف بند شبكة الأمان المثير للجدل، وهو موقف لم تسعف به بروكسل رئيسة الوزراء السابقة تريزا ماي.

ويرى جونسون أن تهديد الخروج الفوضي من الاتحاد الأوروبي سيجبر بروكسل على الإنعاز ومنح لندن شروطا أفضل، ستتيح لها إبرام اتفاقيات تجارية مع قوى عالمية مثل الصين والولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن يؤكد تراجع بروكسل المفاجئ عن موقفها من الحدود الأيرلندية.

والأسبوع الماضي أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر أنه مستعد للتخلي عن بند "شبكة الأمان"

في الشهر المقبل. وجادلت الحكومة بأن سلطة رئيس الوزراء في تعليق البرلمان كانت مسألة تتعلق بالسياسة العليا للدولة وليست مسألة قانونية. وقال المدعي العام ريتشارد كين إن الحكم ضد الحكومة سيدخل المحكمة في "حقل الغام".

ويعد الحكم الأكثر دراماتيكية في عملية بريكت المضطربة، لاسيما وأنه صدر في وقت حرج بعد أن أصر جونسون على أنه يتعين على بريطانيا

مغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر أيا كان الأمر، بعد أكثر من ثلاث سنوات من التصويت على ذلك في استفتاء 2016. ولكن القانون الذي أقره البرلمان في وقت سابق من هذا الشهر يطالبه بطلب التأجيل من قادة الاتحاد الأوروبي إذا لم يحصل على اتفاق مرض خلال قمة بروكسل في 17 أكتوبر.

وقد أعرب عن تفاؤله بأنه يمكن أن يوافق على شروط جديدة بحلول ذلك الوقت، لتحل محل الصفقة التي أبرمتها تريزا ماي من قبله، ورفضها النواب.

ولكن قادة الاتحاد الأوروبي ليسوا متفائلين. إذ قال كبير المفاوضين الأوروبيين ميشيل بارنييه الإثنين إن موقف لندن الحالي لا يشكل "أساسا للتوصل إلى اتفاق" للخروج.

والتقى جونسون برئيس مجلس الخروج دون اتفاق مع الاتحاد الأوروبي

خسر رئيس الوزراء البريطاني بوريست جونسون جولة جديدة من معركته مع معارضي استراتيجيته لإتمام بريكت في 31 أكتوبر باتفاق أو من دونه، بعد أن أقرت المحكمة البريطانية العليا إبطال تعليق عمل البرلمان. وأمام هذه الوضعية يجد رئيس الوزراء نفسه أمام 3 خيارات: إما عدم الامتثال لقرارات المحكمة وبالتالي مواصلة تقييد الديمقراطية في البلاد وهو أمر مستبعد، وإما تقديم استقالته، أو مواصلة مغامرته وذلك بطلب تعليق البرلمان مرة أخرى وهو سيناريو لمح له في وقت سابق.

لندن - قضت المحكمة العليا البريطانية الثلاثاء بعدم قانونية تعليق أعمال البرلمان في الفترة التي تسبق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واعتبرت أن قرار رئيس الوزراء بوريست جونسون "لاغ ولا تأثير له"، فيما شكل صفقة كبيرة له تبعها نداءات له بالاستقالة.

وعلى إثر إعلان رئيس مجلس العموم جون بيركو أن المجلس سيستأنف جلساته اعتبارا من الأربعاء، بعد أن اتخذ قضاة المحكمة العليا الأحد عشر قرارهم بالإجماع.

وكان جونسون يتعلل بأن تعليق عمل البرلمان حتى 14 أكتوبر مجرد إجراء روتيني لإفساح المجال أمام حكومته الجديدة لوضع برنامج تشريعي جديد، لكن منتقديه اتهموه بمحاولة إسكات البرلمان قبل الموعد المحدد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر وفق شروط لا تزال غير واضحة.

وقالت رئيسة المحكمة العليا بريندا هايل في نص الحكم "لا بد أن تستنتج المحكمة أن قرار إسداء مشورة لجلالة الملكة بتعليق البرلمان كان غير قانوني".

وعلمت ذلك بأن "تأثيره تمقل في إحباط أو منع قدرة البرلمان على أداء وظائفه الدستورية"، وبالتالي يعد القرار "غيريا ولا تأثير له"، وبناء عليه فإن جلسات البرلمان "لم تعلق".

وأصر على أنها كانت خطوة طال انتظارها ولا علاقة لها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكنها خطوة أثارت اتهامات له بأنه كان يحاول تعطيل دور البرلمان المعادي له في مراقبة عمل حكومته.

ويعارض معظم أعضاء مجلس العموم إعلان جونسون استعداده للانفصال عن الاتحاد الأوروبي الشهر المقبل حتى لو في غياب التوصل إلى اتفاق مع بروكسل على شروط ملائمة للخروج.

وفي قضيتين منفصلتين، طعن أكثر من 75 نائبا وفريق يدعمه رئيس الوزراء المحافظ السابق جون ميجور بقرار التاجيل باعتباره غير قانوني، وشغل أحد الطعنين أمام المحكمة العليا ونجح الثاني أمام المحكمة العليا في استئذنا التي أحالت المسألة إلى المحكمة العليا لإصدار الحكم النهائي.

وقبل صدور القرار الثلاثاء، كرر جونسون المشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أن النواب ستظل لديهم "فرصة كافية لمناقشة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي".

وأشار المسؤولون إلى أنه في الأسبوع الذي مضى بين العودة من العطلة الصيفية وتعليق جلسات البرلمان في الساعات الأولى من 10 سبتمبر، سارع النواب إلى إصدار قانون يهدف إلى منع الخروج دون اتفاق مع الاتحاد الأوروبي

جونسون أو أي مؤيد آخر لبريكت بعد الآن إن الاتحاد الأوروبي غير ديمقراطي". وعلى إثر قرار المحكمة الذي شكل صفقة كبيرة لجونسون تالتت الدعوات له للاستقالة.

وقال مسؤول منطقة وستمنستر في الحزب الوطني الاسكتلندي، إيان بلاكفورد "يجب أن نعود إلى البرلمان على الفور. نريد العودة إلى العمل على خلفية ذلك، يجب أن يستقيل بوريست جونسون".

وتولى جونسون منصبه في 24 يوليو، ونصح الملكة إليزابيث الثانية بصفته رأس الدولة بتعليق عمل البرلمان الذي بدأ في 10 سبتمبر.

وأصر على أنها كانت خطوة طال انتظارها ولا علاقة لها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكنها خطوة أثارت اتهامات له بأنه كان يحاول تعطيل دور البرلمان المعادي له في مراقبة عمل حكومته.

ويعارض معظم أعضاء مجلس العموم إعلان جونسون استعداده للانفصال عن الاتحاد الأوروبي الشهر المقبل حتى لو في غياب التوصل إلى اتفاق مع بروكسل على شروط ملائمة للخروج.

وفي قضيتين منفصلتين، طعن أكثر من 75 نائبا وفريق يدعمه رئيس الوزراء المحافظ السابق جون ميجور بقرار التاجيل باعتباره غير قانوني، وشغل أحد الطعنين أمام المحكمة العليا ونجح الثاني أمام المحكمة العليا في استئذنا التي أحالت المسألة إلى المحكمة العليا لإصدار الحكم النهائي.

وقبل صدور القرار الثلاثاء، كرر جونسون المشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أن النواب ستظل لديهم "فرصة كافية لمناقشة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي".

وأشار المسؤولون إلى أنه في الأسبوع الذي مضى بين العودة من العطلة الصيفية وتعليق جلسات البرلمان في الساعات الأولى من 10 سبتمبر، سارع النواب إلى إصدار قانون يهدف إلى منع الخروج دون اتفاق مع الاتحاد الأوروبي

أبدا في ديمقراطية فعلية، يجب ألا يقول

وفي بروكسل رحب نواب أوروبيون بقرار المحكمة العليا. وقال غي فيرهوششتات رئيس الوزراء البلجيكي السابق ورئيس كتلة الليبراليين في البرلمان الأوروبي "أمر واحد على الأقل يبعث على الارتياح في ملف بريكت الذي لا ينتهي: حكم القانون في بريطانيا لا يزال قائما".

وأضاف "يجب عدم إسكات البرلمانات أبدا في ديمقراطية فعلية، يجب ألا يقول



جيريست كورين  
أدعو جونسون لأن يصبح رئيس الوزراء لأقصى فترة على الإطلاق

## القضاء الإسباني يجيز نبش ضريح فرانكو

مدريد - ردت المحكمة العليا الإسبانية الثلاثاء الطعن المقدم من أخفاد فرنسيسكو فرانكو وأجازت نبش ضريح الدكتاتور الواقع بالقرب من مدريد، نزولا عند رغبة حكومة بيدرو سانتيش الاشتراكية.

ويأتي ذلك بالترزامن مع اقتراب الاحتفال بالذكرى الأربعين لاستعادة الديمقراطية، حيث تنوي الحكومة أن تجعله بعد رفع الرقبات منه، مكانا للمصالحة والذاكرة على غرار ما هي عليه الحال في المواقع التي كانت معسكرات اعتقال وقتل في ألمانيا في زمن النازية.

ويؤيدت قرار المحكمة ذلك الذي اتخذته الحكومة والفاشي بنيش ضريح فرانكو في "فايه دي لوس كايوس" ليوارى الثرى مجددا في مقبرة إل بارو الأصغر نطاقا شمال مدريد حيث ترقد زوجته.

ويرقد في مجمع "فايه دي لوس كايوس" الشاسع، رفات فرانكو الفائز في الحرب الأهلية الإسبانية الرهيبة (1936-1939) بعد انقلاب على الجمهورية الثانية. وهو حكم البلاد 36 سنة حتى وفاته العام 1975.

## زعيم المعارضة الإيطالية ينتقد اتفاق الهجرة الأوروبي

روما - قال زعيم المعارضة الإيطالية اليميني المتطرف ماتيو سالفيني الثلاثاء إن مشروع اتفاق الهجرة بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا ومالطا لإعادة توزيع المهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر "احتيايا"، فيما توصلت البلدان الأوروبية إلى اتفاق يجيز التعامل الآلي مع المهاجرين بحرا بصفة مؤقتة إلى حين تعديل نظام دبلن المحدد لقواعد اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

واتخذ سالفيني موقفا متشددا إزاء الهجرة خلال عمله كوزير للداخلية حيث رفض السماح للسفن التي تنقذ مهاجرين بالوصول إلى الموانئ الإيطالية وأثار خلافات مع دول الاتحاد الأوروبي.

وأبرمت الدول الأربع اتفاقا الإثنين في مالطا وتامل في حصول الاتفاق على موافقة أوسع من الاتحاد الأوروبي وذلك في اجتماع لوزراء داخلية دول الاتحاد في 8 أكتوبر المقبل.

ووضعت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وفرنسا (التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي) ومالطا، خلال اجتماعها، نظاما يتيح لدول أوروبية

متطوعة أن توزع بينها ألبا الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر. ويراد آلية التوزيع الآلي التي طالبت بها بإلحاح إيطاليا مهمة شركاءها بعدم دعمها في مواجهة تدفق المهاجرين، أن تكون مؤقتة في انتظار إعادة التفاوض على اتفاق دبلن الذي يوكل التعاطي مع طلبات اللجوء إلى البلد الذي يصل إليه المهاجر.

واعتبرت هذه القاعدة ظالمة لأنها تضع، لأسباب محض جغرافية، عبء الاستقبال على إيطاليا واليونان وإسبانيا ومالطا والبوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا.

والنظام الجديد المدعوم من فرنسا وألمانيا ونشأته المفوضية الأوروبية، يفترض أن "يضمن لإيطاليا أو مالطا تنظيمًا أكثر تضامنا ونجاعة"، بحسب ما قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أثناء زيارة لروما الأربعاء.

وتدافع باريس وروما داخل الاتحاد الأوروبي عن "موقف مشترك يقوم على مشاركة كافة الدول بطريقة أو أخرى" في الاستقبال "أو أن تعاقب ماليا".



المخاوف من عودة الفاشية إلى أوروبا تتعاظم رغم عقود على قبر قادتها، فزمن فرانكو أصبح من الماضي لكن فكره جزء من الحاضر وربما المستقبل